

كتاب التباع في مسألة الاستماع

يحيى بن عمر

٢١١.٩

م.د.

الاتباع في مسألة الاستماع ، تأليف المنقاري ،

يحيى بن عمر - ١٠٨٨ هـ ، بخط السيد أحمد  
الحموي الحنفى في القرن الثمانى عشر الهجرى  
تقديرًا .

١٥٠٢٠×١٤ سم

٢١٩

١٩

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

١٩٦٧

الإعلام ٢٠٢:٩

١ - سباحة قرآنية أخرى ، القرآن الكريم  
وعلومه . أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ

# كتاب الاستماع

في وسيلة الاستماع تأليف الشيخ

الامام العالم العلامة الهدى

الفقاهة الشيخ يحيى

الشهير بمقامه

رحمة الله رحمة

واسعة بقده

وكرمه

امين

امين

امين

امين

امين

امين

امين

امين

امين

امين

امين

امين

امين

امين

امين

امين

امين

امين

امين

امين

امين

امين

عرض على مولانا وقد وثق السيد بملى المعروف بالامام جامع اسكندر رثعنا الرضا بي بهما قولكم دام فضلكم  
في سماع القرآن هل هو فرض كفاية ام واجب افيه والجواب ولكم الثواب **احكام** **قائ**  
الحديث هو واجب عين مطلقا في الصلاة وخارجها لا في العبادة لعموم النقط لا الحضور السيد كما في النهر  
وفيه والى اعلم كتب السيد على بن السيد على الحنفى عفى الله عنه

التي في المربية

صاحبها من المربية واولاده

بسم الله الرحمن الرحيم  
الذي انزل على عبده الكتاب ليدينواياته  
ولينذركم ولو الى الباب فستجانب من اوجب على عباده الاستماع  
وباحسن ما يستمعون الانباع واثني على اهلها بكال التوفير  
بان امر النبي البشير بالتبشير صلى الله عليه وسلم في كل  
حين وعلى اله واصحابه هداة الدين  
فيقول الرازي من ربه الحشني والزيادة يحيى ابن عمر الشهير  
بمقاري زادة ان بعضا من معاشر الاخوان من ذوي  
الفضل والروية والاذعان لما حسبوا اني صيغت من  
الفنون ادبما وازلت عن مخافتها الحجاب مستديما الزوا  
على حل هذا المحل ولم يستفوا الموانع والعلل فترجمت  
فيه مقتصما بحيل التوفيق لتحقيق كل حاجي وكشف كل دقيق  
تادبا ان استجبه الانباع في سبيل الاستماع فان وجدت  
فيه شيئا يشبه الترجيح والاجتهاد فلا تتركوا اذا الابواب  
مفتوحة للاهل الى التباد والفيوضات الالهية خارجة  
عن التعداد وحسي كافي العباد ما لهم التعداد قال الله  
سبحانه وتعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
لعلكم ترحمون **قوله** هذه الآية بعمومها او اطلاقا  
دليل على وجوب الاستماع داخل الصلاة وخارجها  
اذ قد تقرر في الأصول ان العبرة بعموم اللفظ واطلاقة  
لا بخصوص السبب وتقييده وقد استشهد من الصحابة

ومن بعدهم التمسك بالعمومات والمطالقات الواردة  
في حوادث واسباب خاصة من غير قصر لها على تلك  
الاسباب فيكون اجماعا على ان العبرة للعموم والمطالقات  
للاختصاص والتقييد ولذا قال النسفي في تفسير  
المدارك ظاهر الآية وجوب الاستماع والانصات وقت  
قراءة القرآن في الصلاة وغيرها **قوله** اكمل  
الدين في شرح البردوي هذه الآية حجة باعتبار ان الامر  
لم يدل على وقت معين فيجب استماعه في اي وقت كان انتهى  
واذا دلت الآية على وجوب الاستماع مطلقا  
ففي الصلاة بالطريق الاول لا يفان مقام الاستماع وسيجي  
لهذا زيادة تشوير ولعلك بعد هذا تقول قد اقتضيت  
اثرها في التعبير بالواجب والاكثرون عبروا بالفرض **قوله**  
يطلق احداهما موضع الاخر لكن العمل بهما بموجب ايها وعلى كل  
تقدير هل هو على طريق الكفاية ام على طريق العين فارتفع  
الاشكال لتامين البين **قوله** اما الجواب عن الاول فاما  
قاله العلامة ابو السعود اسعد الله تعالى في دار الخلود  
لما استغني فيه في هذه المادة ان المؤمن اذا اراد العمل  
بموجب ايها فحسن وسيجي ان شاء الله تعالى فائدة تفعلك في  
هذا المحل **واما** عن الثاني فيحتاج الى بسط مقدمة  
وهي ان معنى الواجب والفرض على طريق الكفاية حصول  
المقصود من شرعيته مجرد حصوله وحكمه اللزوم على الكل

والاستماع بفعل البعض ومعناه على طريق العين عدم  
حصول المقصود من مشروعيته لكل أحد البعد و رة  
عنه وحكم اللزوم عيان وجب او فرض عليه حتما وقطعا حتي  
لا يتراذمتة بفعل الغير **هذا** اقول المقصود  
من شرعيته استماع القرآن التدبر والتفكر وحياة القلب  
والعمل به لا مجرد الالتفات اليه والاحترام كما ظن **الاول**  
والكفاية ومعراج الدراية المطلوب من القراءة التدبر  
والتفكر وحياة القلب والعمل به قال الله تعالى كتاب  
انزلناه اليك مبارك ليدبروا اياته وليتذكروا لولا الباب  
وقال الحسن انزل القرآن ليعمل به فاتخذ الناس تلاوته  
عملا وذا انما يكون بالاستماع او اقرا الامام انتهى  
**النهاية** القراءة غير مقصودة لغيرها بل للتدبر والتفكر  
والعمل به وحصول هذا المقصود عند قراءة الامام وسماع القوم  
انتهى **وان قلت** التعليل بمعنى التدبر والتفكر انما يقع  
في صلاة يجهر فيها والخلاف ثابت في صلاة خافت فيها  
فكيف توجد هذه الفائدة **قلت** اجاب عنه صاحب  
النهاية ومعراج الدراية بان اصل القراءة في الصلاة  
الجهر غير عال على قال تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها  
وابتغ بين ذلك تسبيلا فالاستماع واجب على ذلك امر بالمخافة  
في صلاة النهار قطعاً المحالة المناقضة فبقى الحكم على المصل  
انتهى **ولا يخفى** دلالة لانهم على كون المقصود من مطلق القراءة

والاستماع

والاستماع كما ذكرنا وان كانوا في صدد بيان حال القراءة  
والاستماع داخل الصلاة يدل على ان المقصود من  
الاستماع كما ذكرنا ذهب بعضهم الى جواز قراءة المقتدي فيما  
خافت قائم انما ذهبوا اليه من جهة ان المقصود من الاستماع  
هو التدبر والتفكر وحياة القلب والعمل به في حال  
المخافة ولو كان المقصود من مجرد الالتفات والاحترام  
لما فات فيها فلم يكن حينئذ للذهاب المذكور وجه عن اصله  
ولا للجواب عنه بان الحكم فيها باق على المصل يدل عليه كون  
الداعي الى وجوب جهرا لامام فيما يجهر استماع المقتدي على  
ما قاله صاحب النهاية وغيره من ان الجهر على الامام فيما يجهر  
بالقراءة واجب لستمع القوم قرائته فانه لو لم يكن المقصود من  
الاستماع كما ذكرنا بل مجرد الالتفات والاحترام لم يكن الاستماع  
داعيا الى الجهر اذ يحصل ذلك في حالة المخافة ايضا بل حصوله  
فيها اقوي من حصوله في حالة الجهر كما لا يخفى يدل عليه سياق  
هذه الآية الكريمة وسيافهما قال الله تعالى هذا بصاير من  
ربكم وهدى ورحمة لقوم يؤمنون واذا قرئ القرآن فاستمعوا  
له وانصتوا لعلكم ترحمون فانه تعالى لما ذكر ان هذا القرآن  
بصاير للقلوب تبصر بالحق وتذكر الصواب وهدى يحصل  
بالعمل بموجب الهدى في المطالب بالنيوئية والاحزوية  
ورحة يحصل بالامتداد به صلاح المعاش والمعاد امر باستماعه  
وبالانصات اذ اشترع في قرائته ترتيبا للحكم على تلك الاوصاف

للدلالة على ان التران العظيم الذي جمع هذه الصفات يجب  
ان يصفي اليه بالتدبر والتفكر اذ اقرب حتى يحصل هذه المنافع  
والتأنيح **اذ التران** فتقول لا يخفى ان هذا المقصود  
لا يحصل من شريعة الاستماع لكل احد لا بصوت من عنده فتعين  
طريق العين داخل الصداة وخارجها ومن هذا التقرير يعلم  
انه ياتى من لم يستمع التران ولم يتدبر فيه اذ اقرب ولذا قال  
الحفيد شيخ الاسلام الهروي في حاشيته صدر الشريعة وبالحكمة  
يلزم اثم المصلين من العجم الغافلين عما استمع التران والتدبر  
في معانيه الا ان يراد بالاستماع مجرد التوجه الى اللفظ وجبته  
بيني صفة الامر في الجملة لان كثيرا ما يكون اصلا فيكون  
بلا فيفسد صلاتهم بما قياسي رواية شمس الترمذي الترخيبي انتهى  
**والا فلو** اذا ظهر كون الاستماع واجبا والتدبر مقصودا  
ومعلوم ان ما يكون مقصودا من الواجب وداعيا اليه او الى بيان  
يكون واجبا فحينئذ فلا اشكال في صعوبة الامر على من لم يستمع  
القران ولا يتدبر فيه فتدبر **ان** كيفية التدبر هو  
ان ما يتعلق من التران بالعمل يتدبر فيه العمل وما يتعلق منه  
بغيره يتدبر فيه لما هو المقصود منه وما ياسبه **في الروضة**  
قال الحاتم الاحم نفسي القراءة بالتفكر انه اذا بلغ اية فيها ذكر الجنة  
اشتاق اليها ومناها واذا بلغ اية فيها ذكر عظمة الله تعالى  
هل في قلبه متعلق دون الله من غرض الدنيا فيتحول عنه ويعلق  
قلبه مع الله واذا بلغ اية فيها ذكر جهنم والعذاب خاف

من

من الله تعالى وتعود بقلبه من النار فيحكم الغريضة  
ويتبرأ من المنى انتهى ويتدبر في الكمال ليحصل حضور  
القلب وقاية رتب عليه من ملكة الخضوع لا سيما في الصلاة  
ولذا قال في الكفاية والسراج الوقاح انما يجهر بما سماع  
القوم ليتدبروا في قرانه فيحصل لهم احضار القلب قال  
الله تعالى كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا اياته وليتذكر  
اولوا الالباب وهو لما كان امام نفسه احتاج الى سماع  
ليكون اقوي في التدبر والتفكر واحضار القلب انتهى  
**ومن فروع** كون التدبر مقصودا اما ذكر في المضمرات  
انه لا ينبغي للقوم ان يقدموا الخواصحوان ولكن يقدموا  
الذين يستحقون فان الامام اذا كان يقرب صوت حسن يشغل  
ذلك عن التدبر انتهى **هذا** اعلى ان هذه الامة الكريمة  
باطلاقها قطع النظر عما هو المقصود من الاستماع تدبر على  
كون الاستماع مطلقا فرض عين كما قالوا ان اية فاقبلوا باطلا  
تدل على كون الجهاد من فروع الاعيان في جميع الاحوال فانها  
غير مختصة بالتغير العام بناء على ان العبرة بعموم اللفظ وانما  
عرف كون الجهاد من فروع الكفاية فيما اذا لم يكن التغير عاما  
بأية اخرى والسنة والمعتول والتفصيل في النهاية وغيره  
**ولا يخفى** انه ليس كون التدبر في حق كون الاستماع فرض كفاية فمن  
الامة والسنة والمعتول وغيره دليل على ما يدل عليه اطلاق  
هذه الامة الكريمة لكن على كل حال مواضع الخرج والتعذر

الامام

مستثناة وان لم يصح اذ الحرج من غير الكتاب والواجب  
يترك بعذر بلا ارتباب وعدم الحرج في استماع القراءة خلف  
الامام ظاهر وكذا عدم العذر في تركه بالقراءة واقما استماع  
القراءة خارج الصلاة فان في بعض المواضع فيجربا وفي تركه  
عذر او في بعضها لا وسنقتل ذلك الطريق ان شاء الله تعالى  
**والان** نزيد لكون التقوية كون الاستماع خلف الامام فرض  
عين بسط المزيدي الفوليد والزوايد فقطا فائدة عند  
الفقيهين واهب وللمناس فيما يعشقون مذاهب فالبعض يمنع  
وللبعض قطع **فان** في النهاية وغيره في باب سجدة  
الشهو والجهر على الامام فيما يجهر بالقراءة واجب لستم القوم  
لان قراءة الامام اقيمت مقام قراءة المقتدي لوجود المقصود  
وهو الاستماع ولما قام مقام القراءة وجب ان يكون فرضا فلا  
يتقاعده عن ان يكون واجبا انتهى **قلت** لا يخفى ان  
قيام قراءة الامام مقام قراءة المقتدي ليس نظرا الى بعض من  
المقتدين بل الى كل واحد منهم واذا كان ذلك القيام لوجود  
المقصود من القراءة وهو الاستماع فلا بد من استماع كل واحد  
منهم حتى تقوم قراءته مقام قراءة كل واحد منهم **وهذه**  
هنا فائدة ينبغي ان في جواب السؤال الاول عند قولنا ولعلك  
تعد هذا نقول على ما وعدنا وهي انه لما وجب ان يكون الجهر  
فيما يجهر فرضا لم يتقاعده عن ان يكون واجبا وجب ان يكون  
الاستماع فرضا ولا يتقاعده عن ان يكون واجبا لان ذلك في

الجهر

الجهر انما جاز قبل الاستماع بطريق كون قيام قراءة الامام  
مقام قراءة المقتدي لوجود المقصود من القراءة وهو الاستماع  
ان القراءة في الصلاة فرض على المقتدي  
ايضا وانما عدم قراءته لقيام قراءة الامام مقام قراءة المقتدي  
وسد مسددها ولما كان ذلك القيام والسد لوجود المقصود  
من القراءة وهو الاستماع فقد توقف ذلك القيام والسد على  
الاستماع فيجب ان يكون الاستماع ولا يتقاعده عن ان يكون  
واجبا لان ما يتوقف عليه قيام شيء مقام فرض وسد مسدده  
يجب ان يكون فرضا ولا يتقاعده عن ان يكون واجبا ويتوقف ذلك  
الاستماع على الجهر فيجب ان يكون ايضا فرضا ولا يتقاعده  
عن ان يكون واجبا يحصل ذلك **الاستماع** هذه او في  
مخارات النوازل القراءة ركن مشترك بين الامام والمقتدي  
فخط الامام القراءة **وحظ** المقتدي الانصات والاستماع  
انتهى **قلت** تقرير كون حظ الامام القراءة  
وحظ المقتدي الانصات والاستماع على كون القراءة ركنا  
مشتركا بينهما او تفصيل هذا بذاك يدل على كون الانصات  
والاستماع الذي هما حظ المقتدي قائمين مقام القراءة في الركبة  
واذا كانا كذلك فهما فرض عين **وفي جميع الكتب** كونهما فرضا  
خلفا لامام اية التسمية لا يسجد الامام والمؤمن في الصلاة  
ولا بعده لان المؤمن يحجور عن القراءة بدليل نفاذ تصرف الامام  
عليه ونصرف المحجور لا حكم له **قلت** وانت خير بانه لو

جاءت قراءة بعض من المؤمنين عند استماع البعض الآخر وعدم  
قراءة لوجبت السجدة والتالي مشتق فلو قدم مثله **والجواب**  
بان نقاد تصرف الامام عليه ان كان دليلا على الحجر ومعلوم ان  
النقاد مشترك بين جميع المؤمنين يكون الحجر ايضا مشترك بينهم  
لان الاشتراك في الدليل يوجب الاشتراك في المدلول فيلزم ان  
لا يجوز قراءة البعض في الجهر والاختفاء لو عند استماع البعض  
الاخر وانصاته وسيجي هذا زيادة تنوير **وفي دفع القدر**  
قراءة الامام قراءة للمقتدي فلو فرض كان قرأتان في صلاة واحدة  
وهو غير مشروع انتهى **والجواب** واذا كان كذلك فباي  
طريق يجوز قراءة البعض فيها ولو عند استماع الاخر وانصاته  
**وفي بعض شروح الهداية** قراءة الامام تنوي عن قراءة المقتدي  
فيكون الاشتغال بالقراءة دينوية في موضع العبودية انتهى  
**قلت** وهذا ايضا يدل على عدم جواز القراءة فيها ولو عند  
وجود الاستماع والمنصات **وفي شرح رسالة الكبداني**  
للقهستاني ان القراءة اذا كان فرضا على القاري فقد فرض الاستماع  
على السامع منه الميري ان القراءة لما كانت فرضا على جبريل  
عليه السلام فرض الاستماع على النبي صلى الله عليه وسلم ولما لم يفرض  
على القاري لم يفرض على السامع منه كما في تفسير الكشاف وغيره انتهى  
**قلت** لما كانت فرضية الاستماع على السامع لفرضية القراءة  
على القاري وان شك ان نسبة هذا المعنى في جميع السامعين على  
السوا فقد فرض الاستماع على كل واحد منهم **والله اعلم**

الجواب

الجواب عنها **فصل في الاستسما** ان قياس ما نحن فيه على  
قراءة جبريل عليه السلام واستماع النبي صلى الله عليه وسلم قياس  
مع الفارق اذ لقائل ان يقول فرضية استماع النبي عليه السلام  
ليست من مجرد فرضية قراءة جبريل عليه السلام بل من فرضية  
قراءة استماع النبي صلى الله عليه وسلم وفيها نحن فيه فرضية  
القراءة ليست لاستماع المقتدي بل لكونها ركنا من اركان الصلاة  
وبالحيلة ان الاستماع معتبر في فرضية قراءة جبريل فما من قبله  
فرضية الاستماع وغير معتبر في فرضية قراءة الامام حتى يجي من  
قبله فرضية الاستماع **والجواب** ان القراءة كما انها فرض  
للكنية كذلك فرض للاستماع لما ذكرنا من ان القراءة في الصلاة  
فرض على المقتدي ايضا وعدم قرأته لقيام قراءة الامام مقام  
قراءة المقتدي التي فرضت عليه وسد لها مسدها ولما كان ذلك  
القيام والتد لوجود المقصود من القراءة وهو الاستماع فيفرض  
ان يقرأ للاستماع حتى يحصل هو ويحصل بسببه ذلك **وهذا**  
ظاهر من التوضيح السابق فالقياس في محله فليتامل **ومن هذا**  
**التقرير** يظهر ان نظير الدليل المسوق لبيان كون الاستماع  
فرض عين المستنبط من كلام صاحب النهاية وغيره في باب سجدة  
الشهو جاز ههنا لان ثبوت فرضية الاستماع لما كان بالوجه  
المذكور يفرض ان يستمع كل واحد من المقتدين حتى يحصل قيام  
قراءة الامام مقام قراءة كل واحد منهم لوجود المقصود وهو  
الاستماع **وفي شرح الكتب** لا يقرأ الموم خلف الامام بل يستمع

وينصت **في الحادي** القدي لا يقرأ المؤمن خلف الإمام الا  
قد رجا رنج اي وقع في رجة وهي الاختلاط والاضطراب  
**في** الفوائد الظهيرية قال شمس الامية الشريفة صاحبنا من  
يقول في موطن بفتح الفتح والمستفتح بيني للفاخ ان ينوي القرائ  
حيث ينية كد الإمام الا انه ليس بشي لان المقتدي مأمور بالفتح  
منه عن قراءة القرآن فيفتح ان يور بما هو منه عنه وينهي عما هو  
مأمور به **في** الفتاوي الصيرفية لو قرأ خلف الإمام قاله  
شمس الامية الشريفة روي عن ثمانين من الصحابة انه يفسد  
صلاته **في** اقتدي ولما سبق بالشائني قال يقرأ  
امامه وقيل يثني فيما جازت لا فيما يجهر وقيل يثني في سكتانه  
انتهى **في** ما في جميع الكتب من التوافق على ان لا يقرأ  
المؤمن على العموم والاطلاق بل ينصت وينصت وما في الحادي  
من حصر القراءة بصورة فتح الإمام وما في الفوائد الظهيرية  
من نهى المقتدي على العموم والاطلاق عن نية القرآن ولو لاجل  
الفتح وتقيح الأمر بهامع ان الفتح انما يتصور من الواحد  
وما في الفتاوي الصيرفية والفوائد الظهيرية من الحاشية  
الصلاة على الإطلاق وما في المينة من انه يثني بالقرآن امامه  
مع ان الثامنة والقراءة خلف الإمام ليست كذلك بل  
افوي حالها على فرض النبوة الاباحة فاذا تركت السنة خلف  
بعد شروع الإمام في القراءة لاقامة فرض الاستماع والانصات  
فلان يترك المباح اولى وترك الشافعي حق الكل فكذا ترك الثا

قراءة

الزاة

7  
القراءة قد دل على عدم جواز القراءة خلف الإمام ويكون الاستماع  
والانصات فرضين ومن الاحاديث والاشعار في هذا الباب  
ن يادة زين **في** فتح القدير عن مجاهد كان النبي  
صلي الله عليه وسلم يقرأ في الصلاة فسمع قراءة فتى من الانصار  
فترل ولذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا انتهى **في**  
لما كان سبب نزولها قراءة فتى من الانصار والغير شامعون  
دل على وجوب الاستماع على طريقتي العين بل هو على وجوب الانصات  
على طريقتي العين ايضاً فانه اذا قرن الأمر بالانصات بالامر  
بالاستماع فالظاهر وجوب الانصات على طريقتي العين كقرينة  
واذا لم يخص الانصات بالجمهورية عما هو التحقيق فيدل على انه  
واجب العين في الجهر ولا خفا **في** حاشية الدرر عن اي  
ابن كعب لما تزلت هذه الآية تركوا القراءة خلف الإمام انتهى  
**في** المستقادة منه ترك الكل في الكل لا ترك البعض في  
البعض وهم انما تركوا ذلك عن العلم بمقتضى الآية فيكون اجماعاً  
فعلياً ايضاً يكون الاستماع والانصات فرض عين في الجهر والخفا  
**في** حاشية الشان عن كشف الاسرار كان عن من اصحاب رسول  
الله صلي الله عليه وسلم ينهون عن القراءة خلف الإمام اسداً انتهى  
**في** الكافي منع المقتدي عن القراءة حاشية ثمانين نفر من  
كبار الصحابة انتهى **في** وكان يهيم ومنهم رضوان الله تعالى  
عليهم اجمعين على العموم والاطلاق ولم يثبت انكار احد عليهم في  
ذلك فكان اجماعاً سكوتياً ايضاً عليه **في** التذليعي عن عبادة

ابن الصامت انه عليه السلام قال لا يقران احد منكم شيئا من القرا  
اذ جهت بالقراءة انتهى **قلت** انظر ان عموم هي القراءة  
بما هذا الشكل في صورة الجهر هل يربا (احد في دلالة على عدم  
جواز قراءة احد في تلك الصورة لا اظنك في سرية **وفي**  
غاية البيان عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام  
امام يؤتم به فاذا قرأ فاقروا وانصتوا انتهى **قلت** المستفاد من  
هذا التقريع هو ان الائتمام بالانصات عند قراءة الامام فاذا  
فان الانصات فان الائتمام ولا يجزي ان الائتمام لازم لكل واحد  
من المومنين في الجهر والاختفاء كما ان الانصات فرض عين في الجهر  
والاختفاء بل يستفاد منه ايضا كون الانصات قائما مقام القراءة  
من جهة انقضاء كون الانصات عند قراءة الامام ايتاما وموافقة  
وهل هذا المنقضاء الانصات مقام القراءة الاخرى في الجهر  
والاختفاء فكذا انصات القايم مقامها ومن هذه الجهة ايضا  
يكون فرض عين فيها **البدائع** روي ابو موسى الاشعري  
وابو هريرة رضي الله عنهما **وفي** غاية البيان روي اسحق رضي  
الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما جعل الامام  
ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فاقروا وانصتوا  
واذا قال ولا الضالين فقولوا امين واذا ركع فاركعوا واذا  
قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد انتهى **قلت**  
في هذا الحديث مع فاذا ذكرنا في الحديث القول بآية بيان كيفية  
الائتمام في البعض بالمشاركة وفي البعض بالسكون وفي البعض

بالمجاوبة

بالمجاوبة فثبت ان الائتمام وعدم الاختلاف عيانا فصل في  
القراءة خلف الامام لا يوجد الائتمام بل الاختلاف ولا يجزي  
عليك حكم ما سلفنا وانه قد قسم القراءة والانصات بين الامام  
والمؤتم والقسمه تقتضي قطع الشركة كما قالوا في قوله عليه السلام  
البيضة على المدي واليمين على من انكر فلو قرأ واحد من المومنين  
في الجهر والاختفاء لا شرك هو والامام في القراءة وهو خلاف مقتضى  
القسمه فلا يجوز فكذا الزوجه وهو القراءة **وفي** **قلت** عن عطاء  
ابن يسار انه سأل زيد بن ثابت عن القراءة خلف الامام فقال  
لا قراءة مع الامام في شيء انتهى **قلت** المقام مقام البيان بمقتضى  
السؤال فلو جازت قراءة البعض مع الامام في شيء على تقدير استماع  
وانصاته لبيده ولم ينف القراءة معه على سبيل العموم مع ان  
سؤال السائل لما كان عن القراءة خلف الامام وهو اعلم من القراءة  
معه بان يقرأ عند قرأته ومن القراءة لامعه بان يقرأ عند عدم  
قراءته عدل المجيب عن طرز السؤال وهو العموم الى طرز آخر  
وهو الخصوص حيث لم يقل لا قراءة خلف الامام بل قال لا قراءة مع  
الامام قاصدا بذلك اشعار جواز القراءة خلف الامام لامعه  
كما قال به البعض وان لم يخلفه معه اذ في الاحتضار لا يوجب نفى  
الاعم فلو جازت القراءة مع الامام في شيء عند استماع الاخر وانصاته  
لاشعر بذلك ايضا حيث ان للسؤال عموما من هذه الجهة ايضا  
**وفي شرح الامار** لا يجزى الطحاوي صلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ثم اقبل بوجهه فقال اتقرون والامام يقرأ فسكنوا فسألهم



يقرا خلف الامام حجرا شرح الآثار باسناد متصل الى  
ابن مسعود انه قال ليت الذي يقرأ خلف الامام على فانه  
سرا بانتهى تدبر ان هذه النسخ يدان والتاكيدات  
على طريق العموم والاطلاق وهل نسايد جواز قراءة البعض  
خلف الامام عند استماع البعض وانصاته في الجهر والاختصاص  
اخاله انك لا تشك في عدم المساعدة خرجنا عن عمدة  
تفصيل وجوب الاستماع داخل الصلاة على طريق العين فهذا  
او ان الشروع في تفصيل الاستماع خارجا لانه دين  
قد سبق مناس ولا يبل ويحرمه على طريق العين جانب الصلاة  
والمن يبين منها جواب اخري تاكيد او تنويها وتذكر من  
المسائل المتعلقة به طرفا عديدة انبرز فيها ما لم يقع الاستماع  
شاحدا بذا العلك تكون بامتناعك على الخاضعين شديدا  
في البحر الرائق لما كان العبرة انما هو لغرض اللفظ  
لا خصوص السبب وجب الاستماع لقراءة القرآن خارج الصلاة  
ايضا ولهذا قال في الخلاصة رجل يكتب الفقه ويحمله رجل  
يقرأ القرآن ولا يمكنه استماع القرآن فالتمس على القاري  
وعلى هذا الوجه ان السطح في الليل جهرا والناس نياما ثم  
وجه القينة وغيرها رجل والصبي اذا كان يقرأ القرآن واهله  
يسمعون بالاعمال فلا يسمعون ان كانوا شرعوا في العمل قبل  
قراءة الايات والتموا انتهى في قوله والا انما  
دلالة على انهم ان شرعوا في العمل بعد قراءته يأمون سواء  
شرعوا

هذا هو الوجه في الاستماع

اخر

شرعوا معا كما هو النادر او شرعوا واحدا بعد واحد كما هو  
الكثر ولا يخفى ان كونهم اثنين على تقدير الشروع واحدا بعد  
واحد يكون الاستماع فرض عين اذ لو كان فرض كفاية لما تحقق  
الائتم في حقهم بل في حق الاخير منهم على تقدير  
كون الاستماع فرض كفاية ايضا يتحقق الائتم في حقهم ولو تركوا  
واحدا بعد واحد المذكور فيما بينهم كون المجموع  
ائتمين اذا تركوا الواجب عن اضله اما اذا ترك البعض  
المباشر بالواجب مع كفاية البعض الباقي فالظاهر ان الائتم  
عليه دون غيره لتعيينه لاداء الواجب الا يري انه اذا قام رجل  
وترك كتابه في مجلس فان حفظه واجب ومعا اهل المجلس بطريق  
الكفاية ثم اذا قاموا واحدا بعد واحد فالتعان على الاخير  
لتعيينه للحفظ والمسئلة المذكورة في الكتب وان تنزلنا عن  
ذلك فالمستفاد من كونهم اثنين اذا شرعوا في العمل بعد قراءته  
كون كل واحد منهم ائما وقت شروعه في العمل وهذا يقتضي كون  
الاستماع فرض عين اذ لو كان فرض كفاية لكان ائتمهم وقت  
شروع الاخير والمقام يتحمل كلا ما فوقه وفي المحيط بذكره رفع  
الصوت بها اي قراءة القرآن لان فيه منع غيره عن شغله فانه  
يلزمه الاستماع انتهى ان منع القاري غيره على  
طريق العموم بل منع الواحد المبهم عن شغله بسبب لزوم الاستماع  
يدل على كون الاستماع فرض عين اذ لو كان فرض كفاية لما لزم منع  
الغير في العموم بل منع الواحد المبهم في الاستماع معا والاخير

وهو يجب

في الاستئصال واحد بعد واحد  
نقلنا عن الامام ظهير الدين القزويني في تفسير القرآن جهرا  
عند المشقة بالاعمال لما فيه من قطعهم عن الاعمال او ترك الاستئصال  
انتهى لزوم احد الامرين يدل على فرض العين اذ لو  
لان فرض كفاية لما لزم قطعهم عن الاعمال ولا ترك الاستئصال بل  
قطع واحد منهم يستمع وفي المسئلة بعلامة بخ امارة تفترك  
في البيت ليس لاحد ان يقرأ معها انتهى لا يخفى دلالة  
على كون الاستئصال فرض عين اذ لو لم يكن كذلك لم يلزم استئصال القراءة  
بل في استئصال الغير فلم يجز ان لا يكون لقوله ليس لاحد ان  
يقرأ معها وجه وفي التائيد رخصة نقلنا عن البيهقي سالت  
ابا حامد عن المدرس اذ اسبق في المسجد وفي موضع اخر  
يقربه مقري يقري الناس القرآن وهو حال لو سكت عن قراءة  
التسبيح لستم هل هو يكون معذورا في اشتغاله بالاشغال  
فقال نعم انتهى فيه دلالة على كون الاستئصال فرض عين  
لان حال اقراء المقري الناس لا يجلو الناس من وجود مستمع بينهم  
اذ الظاهر انهم لا يقرؤون معه دفعة واحدة بل بعضهم يقرأ  
وتعظم يستمع الي ان يجي النوبة اليه فان كان عدم استئصال  
المدرس من جهة كونه معذورا بالاشغال حتى لو لم يكن معذورا  
به لما امكن ترك الاستئصال مع وجود المستمع من الناس فقد دل  
على كون الاستئصال فرض عين وفي فيض الكري نقلنا عن الروضة  
لا يسلم في خمسة مواضع عند القراءة جهرا وعند مذكرة العلم

وعند

وعند الاذان والاقامة والخطبة يوم الجمعة وعند الاستئصال  
بالصلاة وليس لاحد الا يصلي انتهى **عدم**  
ذكره في حاشية القراءة وليس لاحد الا يصلي كما قال في مادة الصلاة  
وليس لاحد الا يصلي انه لا يسلم سوا قرا الجميع او ترك قرا واحد  
منهم واستمع الباقيون وقد صرح به في الروضة في موضع اخر حيث  
قال وتكره السلام عند قراءة القرآن حتى اذا دخل رجل على  
قوم وهم يقرؤون القرآن او احدهم يقرأ يكره السلام ولو سلم  
بائنا المسلم انتهى وفي **عدم** لو احدهم يقرأ والباقيون  
سلكون لا يسلم عليهم لانه يشغلهم عن الاستماع انتهى **عدم**  
وانت خير بان تقرر الاثم على المسلم عند قراءة احدهم واستماع  
الباقيين يدل على كون الاستئصال فرض عين يجب على جميع الباقيين  
والمسلم اذ لو لم يكن كذلك بل فرض كفاية فليستع البعض القراءة  
وليجب البعض السلام من اين الاثم وفي **جامع العاوي**  
نقلنا عن جامع الاحكام المصلي اذا ذهب المسجد يوم الجمعة  
لا يصلي تحية المسجد اذا كانوا يقرؤون القرآن في المحفل لان  
استماع القرآن فرض وتحية المسجد سنة وفي **البراري**  
لا ياتي بالتحية حال ما يقرأ القرآن في المسجد اذا سمع لانه  
لا سنة فيه دخل بينة الفرض فلم يكن التحية سنة والاستئصال  
فرض ولا يترك الفرض بما ليس سنة **والاعلامان** ابن الكمال  
وابو السعود رحمهما الله المالك الودود لما استفتي من ابا  
رجلا اذا دخل المسجد يوم الجمعة هل يصلي تحية المسجد

انه يستمع القرآن احبا بابا به يستمع القرآن  
 العلامة ابو السعد ايضا بابا بصلي في مكان بعيد ويستمع  
 ايضا بابا به يجوز ان يصلي ان تشرع وقت وقفهم  
 راس لاية انتهى ولا يجزي دلاله ما ذكر ايضا  
 على كون الاستماع فرض عين اذ لو كان فرض كفاية لكان في استماع  
 غيره عينا من سبعة بكرة قرا في  
 القرآن عند الدفن بل يترا قبله وتعد لغوان الاستماع بالنية  
 الى الدفن عن اكثر الجماعة انتهى وهذا ايضا  
 يدل على كون الاستماع فرض عين اذ لو كان فرض كفاية لما كرهه  
 القرآن لغوان الاستماع عن اكثر الجماعة دلالة  
 عليه توقفه على كون كراهة القراءة تخرية من ابن لك  
 هذا من ان المراد بالاستماع المذكور الاستماع المأمور  
 به وهو واجب وما يكره لغوان الواجب فكراهته تخرية  
 ومن ان المكروه اذا حلت في كلامهم فالمراد منه التخيير الا ان  
 ينص على كراهة التزوية صرح به صاحب الجرح عند شرح قوله  
 صاحب الكنز والهرق والدجاجة المخلات وسباع الطير وسواك  
 البيوت ومن هذا التحقيق الذي بالقول حقيق ظهر ان الشيخ  
 ابراهيم الحلي لم يجب في جعل استماع القرآن اذ اقر في فرض كفاية  
 كما يقع عنه شرحه الكبير للمينة بهذه المرونة لكن غيبة  
 وعليك الا حاطة بالاطراف والمساطة بالاعتشاق وملاحظة  
 نفع السابق في اللاحق واللاحق في السابق فان سعينا ان شاء الله

قراءة

مكروه

فغالي

فغالي للواقع مطابق وعيا اقرانه فائق واذا علمت ان مواضع  
 الجرح والعذر مستثناة وان لم يصرح فقد حصلت كراهية  
 كلية تسهل عندها معرفة احكام المسائل لكن الرعد يقتضي  
 بعفوا البيان فاقول في القينة بعلافة حم عن ابي  
 نصر الدبوسي تكلم الفقهاء وبجانبه رجل يقرأ القرآن ولا  
 يمكنه الاستماع مع الكتابة ولا البراج منها فالأثم على القاري  
 ولو امكنه الاستماع مع الكتابة والبراج منها فلم يستمع مع الكتابة  
 او لم يبرح منها يستمع فالأثم على الكاتب لا على القاري لعدم تحقق  
 العذر حينئذ وهذا صريح في انه ان تحقق العذر في ترك  
 الاستماع يترك ويكون الأثم على القاري وان لم يتحقق فلا يترك  
 ويكون الأثم على التارك وهو مقتضى الضابط الذي ذكرنا  
 ومنه يعلم ان معنى قول صاحب الخلاصة ولا يمكنه استماع القرآن  
 مع الكتابة او البراج منها وان عدم كون أهل القبي أميين  
 على تقدير الشروع في العمل قبل قراءة مقيد بعدم كونهم قادرين  
 على الاستماع مع العمل ولا على البراج منه للاستماع فانهم حينئذ  
 لا يثبتون لتحقيق العذر اما اذا قدروا على الاستماع مع العمل ففعلوا  
 العمل بلا استماع او على البراج من العمل فلم يبرحوا يستمعوا  
 فياثمون لا تتفاد العذر وكذا كونهم اميين على تقدير الشروع في  
 العمل بعد قراءة مقيد باحد الطرفين احدهما ترك الاستماع مع  
 القدرة عليه بالبراج من العمل ومما في المحيط من كراهة رفع  
 الصوت بقراءة القرآن بناء على ان فيه منع غير عن شغله للزوم

بلغ

الاستماع وما في شرح الخفنة من انه لا يقرأ القرآن جهرا عند  
 المستغلي بالاعمال المأني من قطعهم عن الاعمال وترك الاستماع  
 وما في المنيعة بعلامته نج من عدم جواز قراءة احد جهرا عند غزله  
 المرأة في البيت بقيدة ايضا بعدم امكن الاستماع مع العلم  
 وعدم امكن البراح منه وما في المحيط يحتاج الى نوع توضيح  
 وهو انه ان شرع القاري في القراءة قبل الشغل او بعده فاما ان  
 يترك الاستماع مع الشغل او البراح منه والا فان كان الاول  
 لا كراهة في رفع الصوت بناء على ان فيه منع غيره عن شغله لان في  
 امكن الاستماع مع الشغل لا مع غيره الشغل وفي صورة امكن  
 البراح منه لا ضرر في المنع وان كان الثاني ففي رفع الصوت كراهة  
 بناء على ان فيه منع غيره عن شغله للزوم الاستماع وان لم يكن ممنوعا  
 عنه وكان مرخصا في ترك الاستماع بسبب الغدر  
 الذي ينجم من كلامك جواز الاستماع مع العمل فمن اين لك هذا  
 من قوله ولا يمكن الاستماع مع العمل وقد ذكر في  
 القنية يجوز للمخترق كالحائك والاسكان قراءة القرآن اذا لم  
 يشغل عمل قلبه عنها  
 لو قرأ عند البيع وخبو  
 من الاعمال او هي عند الغزل وخبو ان كان القلب حاضرا غير مشغول  
 لا يكره انتهى فاذا جازت القراءة مع العمل عند عدم المشغول  
 فجواز الاستماع مع العمل عند اولى  
 المسئلة وسوقها لا سيما في ذيل مسئلة المدرس اذ مسئلة المدرس  
 مذكورة في القنية ايضا بعلامته حم مذيلة بهذه المسئلة عدم

اختلاف

اختلاف الحكم بالكتابة قبل القراءة وبعدها اما كون الحكم  
 ما ذكره على الاول فلا يحتاج الى البيان واما كونه كذلك على الثاني  
 فانه اذا شرع القاري في القراءة ثم شرع الكاتب في الكتابة  
 والحال ان الكاتب لا يقدر على الاستماع مع الكتابة ولا على البراح  
 منها فلا ياتم لكونه معذورا بل يكون المأمور على القاري من جهة  
 ان اللازم عليه حينئذ ترك الجهر من وقت شروع الكاتب في  
 الكتابة الكتابية واما ما في القنية بعلامته ثم يكتب الفقه  
 او يكره منه وغيره يقرأ القرآن لا يكره الاستماع لان النبي  
 صلى الله عليه وسلم دخل على اصحابه وهم في المسجد حلقا حلقا  
 في مذاكرة الفقه وحلقة في قراءة القرآن فجلس في حلقة  
 مذاكرة الفقه ولولزم الاستماع لما فعل ذلك انتهى وفي دلالة  
 دليله على المدعي بحث اذ يجوز ان يكون جلوسه عليه السلام في  
 مذاكرة الفقه لعدم كونه مانعا عن استماعه عليه السلام لقراءة  
 القرآن لكمال القوة عليه السلام فانهم قالوا يتستر الوجه التام  
 الى شيين دفعه للمختردين عن العوايق البشرية ولذوي  
 النفوس القوية ويجوز ان يكون جلوسه فيها لعل يستفاد منه  
 اذا استقت مذاكرة الفقه يكون قاري القرآن جهرا انما فلا  
 يكون الاستماع حينئذ فرضا ولو تعين حلاله جلوسه في حال عدم  
 علمه بسبق المذاكرة يجوز ان يكون عدم استماعه لعدم كونه فرضا  
 بسبب عدم تعين سبق القراءة على انه لو دل على عدم لزوم الاستماع  
 فاما يدل على عدم لزومه فيما اذا اجتمع كتابة الفقه وقراءة

تعين

فيما اذا اجتمع قراءة الفقه  
 وقراءة القرآن ولما دلالة  
 على عدم لزومه

القرآن فكلاهما اذليت كتابته الفقه في معنى قرأته حتى تلحق بها  
نعم ان كانت كتابته ذلك الكاتب موقوفا عليها لقراءة الفقه  
فبطلان علي عدم لزومه لكن الظاهر من وضع المسئلة الاطلاقا  
والثبوت يكون موقوفا عليها بعينه وعلى كل تقدير الجواب  
نعم ان المدعي ثابت لكن بطريق اخر اما في الكتابة فطريق  
عدم امكان الاستماع مع الكتابة ولا البراج على ما قاله الدبوسي  
واما في التكرار فبطريق ان العلم فرض لا سيما الفقه في البراءة  
فلا بد منه من الفقه فرض عين قال في الحزانة وجميع الفقه  
لا بد منه انتهى مع ان المقصود من الاستماع يحصل منه بل جعله  
منه اكثر من حصوله من الاستماع لتوقفه على شرايط  
ذكر في القنية بعلامته بوقى المسجد عظه وقراءة القرآن  
ما لا استماع في العظة اولى ذكر في التاتارخانية والقنية  
من مسئلة المدرس ايضا مبني عليه وما ذكر يظهر ان ما في القنية  
بعلامته شتم شتم قياس قراءة الفقه عند قراءة القرآن على  
اشتغال اهل الصبي بالامال عند قرأته ليس بسبب يدل الظرف  
مسئلة قراءة الفقه عدم الاثم مطلقا سواء شرع في قراءة الفقه  
قبل قراءة القرآن او بعدها كما لا يخفى على من يلاحظ الطري  
المذكور في مسئلة التكرار ويلاحظ مسئلة العظة والدرس  
والقيود الذي ذكره الدبوسي اما ان فهم الاطلاق من الطري  
المذكور ومسئلة العظة فلا يحتاج الى البيان واما ان فهمه  
من مسئلة المدرس فلان المتفهم من سؤمها ومن الاستشكال

والقول

والقول والجواب بانه يكون معذورا حيث ان كونه معذورا  
فرع لزوم الاستماع وهو في الاشتغال بالاسباق بعد شروع  
المقري في الاقران في صورة اقران المقري بعد شروع المدرس في  
الاسباق يكون القاري اثما فلا يلزم حينئذ على المدرس  
الاستماع حتي يحتاج الى القول بانه يكون معذورا بالدرس كونه  
المدرس معذورا في الاشتغال بالاسباق بعد شروع المقري  
ففي العكس ولي واما ان فهمه من القيد الذي ذكره الدبوسي  
فلان كون القاري اثما لما ترتب على عدم امكان الاستماع مع الكتابة  
ولا البراج منها ففي هذا المعنى لا فرق بين الغلبة والتعذر  
يمكن تدارك حجة القياس بان يقال ان في مسئلة  
المدرس انما لان المدرس معذورا مطلقا بناء على ان الغالب امتداد  
اقران المقري بخلاف القنية فانه انما يكون معذورا بالاشتغال  
بالقراءة بالفقه قبل القراءة بالقرآن لا بعد ها لان الغالب عدم  
امتداد وقراءة القاري لانا نقول على فرض حجة الفرق بالغلبة  
وعدم الغلبة لا محال للقول المذكور بعد ما عرفت من طريق العدة  
الذي ذكرنا ومسئلة العظة ومقتضي القيد الذي ذكره  
الدبوسي واما كون القاري على السطح جهرا والناس يسمعون  
انما فقد قال الحلبي في شرح المنية انه لا يجوز عن ظهر انما  
لعل وجهه ان الناصر لا يتصور منه الاستماع  
حتي يكون الاثم بترك الاستماع بعد رعاي القاري لكن يمكن  
الجواب عنه بان وضع المسئلة في القراءة على السطح في البيل جهرا

والقاري اذا قرأ على السطح جهرا فالظاهر انه يوقظ الناس  
فيتصور منه الاستماع ذلك جملة ورجح نركه اذ النوم في الليل ضرور  
فيكون الائم على القاري ويان النابروان لم يكن مستمعا بالفعل  
لكن من شأنه الاستماع فيكون الائم بعدم الاستماع لهذا الاحتيا  
على القاري الا ترى انه لا يجوز قراءة القرآن عند المحنونة بنا  
على عدم الاستماع باعتبار ان من شأنه الاستماع وان لم يكن مستمعا  
بالفعل وقد خطر ببالنا ولا جواب اخر وهو ان المراد بالنابير  
بشارف النوم لكن الظاهر جعل الفقهاء حكم النابير حكم المحنونة  
كون المراد من النابير النابير بالفعل فاقبل وقد ذكر الحلبي  
فقلا عن التنية مشيلتين اخرجين احدهما لو كان القاري  
في المكتبة واحدا يجب على المارين الاستماع وان كان الترويع  
الحال في الاستماع لا يجب عليهم وانابها انه يكبره للقوم ان يقرؤا  
القرآن جملة لتضمنها ترك الاستماع والمسئلة الاولى تحتاج الي  
نوع تفصيل وهو ان وجوب الاستماع على المارين حيث لا عذر لهم  
فانه حينئذ يجب الاستماع على كل واحد الى ان يتم القراءة الاولى وقت  
وقف القاري في راس الآية وان كان لهم عذر فان تحقق ذلك  
وقت التلافي فلا يلزم عليهم الاستماع فليصرفوا ولا يستمعوا  
الي وقت تحقق العذر ثم ليصرفوا ويعلم ان هذا ان الوقت اذا  
كان شيقا يشرع المصلي في القراءة الصلاة خال قراءة القرآن  
وان كان مسقا لا يشرع الى وقت المضايقة وما ينبغي ان يفعل  
عنه ان ما قال الحلبي في آخر الفصل الذي ذكره في شرح المنيّة

من

من انه اذا قرأ في موضع الاستماع يكون الائم عليه دون اهل  
الاستماع دفعا للخرج في الزامهم ترك اسبابهم المحتاج اليها  
بجمل تفصيله بحسب ما يستفاد من قوله دفعا للخرج الخ هو انه اذا  
قرأ وقت احتياجهم اليه لاسباب يكون الائم على القاري حتى اذا  
قرأ وقت عدم احتياجهم يكون الائم عليهم وان تركوا الاستماع فخر  
اذا قرأ وقت احتياجهم امتدت القراءة بحيث حصلوا في انشاء  
القراءة ما يحتاجون اليه يكون الائم الي وقت التحصيل على القاري  
ثم يكون عليهم اذا تركوا الاستماع وكذا اذا قرأ وقت عدم احتياجهم  
وامتدت القراءة بحيث ثبت لهم في انشاء القراءة للاحتياج يكون  
الائم يترك الاستماع عليهم الي وقت ثبوت الاحتياج ثم يكون على  
القاري فان الضرورة ان تتقدر بقدرها فليكن هذا على ذكر  
مشك فانه يقع في جميع ما قبل هذه الباب فخذ ما صغي من  
علامه ودع ما كدر فلا تقيد بعلامه فالحق احق بالاتباع  
**وهو** اخر ما اردنا ايرادا في مسئلة  
الاستماع لا يلا من فضله ان يعتمد به  
الاستماع في جميع المقاطع  
والبلدان والبقاع

**ثم قال** فسمع الله في مدنة **العلم** ان ما يدلى على ان المقصود  
من وجوب استماع القرآن القمل به بعد فهم معناه بالتدبر والتفكير  
ما قالوا من وجوب استماع الخطبة بمقتضى آية واذا قرئ

ثبوت  
الذان فاستمعوا له وانصتوا فان طريق وجوب استماع الخطبة  
لهذه الامة هو ان وجوب استماع الخطبة للعلماء هو تشتمل هي عليه  
من مقتضى القرآن فلا بد ان يكون وجوب استماع القرآن المستفاد  
من الآية للعقل بمقتضاها حتى يثبت بها وجوب استماع الخطبة  
للعلم بما تشتمل هي عليه من مقتضى القرآن  
على جملة ادي مسكة فضلا عن زيادة ملكة اذا تقرر هذا  
فنقول ان الاستماع فرض عين في الخطبة والصلاة وخبرهما  
لكون العمل الذي هو المقصود الاصيل من وجوب الاستماع فرض  
عين ومحكوم الية والاطلاق والاشكال بموضع الحرج والعذر  
لها مستقناة شرعا لا لا يجزي واذا اجر الكلام الى بيان وجوب  
استماع الخطبة على طريق القين فالجري ان تذكر بعض الشايل  
المتعلقة به فاقول في قاضي خان روي عن ابي يوسف وهو  
قول الخاوي اذا قال الخطيب في الخطبة يا ايها الذين امنوا  
صلوا علىه وسلموا تسليما صلى على النبي في نفسه ومشايخنا قالوا انه  
لا يصلي بل يسمع ويُسكت لان الاستماع فرض في الصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم سنة يمكن اداؤها بعد هذه الحالة انتهى  
وفي السارخانية وفي الاوزجدي اذا قال الخطيب يا ايها الذين  
امنوا صلوا علىه وسلموا تسليما في الخطبة فالصح السكوت انتهى  
وفي الهداية في صلاة الفرائد وكذلك في الخطبة اي يرفع ويصوت  
واذ صلى على النبي لعزيمة الاستماع الا ان يقرأ الخطيب قوله تعالى  
يا ايها الذين امنوا صلوا علىه وسلموا تسليما فيصلي السامع في نفسه انتهى

39

وفي التجنيس رجل سلم على رجل والامام يجيب رده عليه في نفسه  
وكذا اذا عطف حمد الله في نفسه لان رد السلام واجب ويمكن اقامته  
هذا الواجب على رجل لا يجلب بالاسماع هكذا قال ابو يوسف والاصوب  
ان لا يجيب الله لا يجلب بالانصاف والاسماع وانه يعني فان قلت  
ما معني قولهم في نفسه قلت **بعضه** على ما هو المشفاد  
من كلام صاحب الذخيرة في قوله حيث قال لم يذكر محمد في الاصل  
ان العاطس وقت الخطبة ما اذا يصنع روي الحسن بن زياد  
بجده الله في نفسه ولا يجرى شفيعه واذا فرغ الامام بجملة الله  
بلسانه انتهى **وفي كتابه الامارات** لصاحب جمع القصص  
وخروج الامام كره صلاة ومثلها الكلام فيكره رد السلام وجبة  
المسجد سنة الجمعة لداخل كفا بعد انتهى وفي التتمة اذا شرع في  
الخطبة والامام يجيب وهو في موضع يستمع فماذا يصنع فقال  
يقطعها انتهى **وفي** التتارخانية عن المحدث المفروض علي  
القوم الاستماع والانصاف والكلام يقطع ذلك اي كلام انتهى  
**وفي فتح** ولو لم يتكلم لكن اشار بعينه حين راي منكرا  
الصحيح لا يكره انتهى وفي التتارخانية عن النيسابور ويكره  
النسيج وقراءة القرآن والصلاة على النبي والكتابة اذا كان يسمع  
الخطبة انتهى وفي التتارخانية عن الخائبة قال شمس الامية  
الحلواني الصحيح عنده ان كان فرييا يسمع ويسكت من اول  
الخطبة الى اخرها انتهى وفي التذييل وعينه والنائي عن المنبر  
حيث لا يسمع الخطبة كالقريب منه عيا المختار حتى يجيب عليه الانصاف

بيده او

لانه

لانه ما مور بالانصاف والاسماع فان عجز عن الاستماع لا يعجز  
عن الانصاف فعبار كالموت في صلاة النهار انتهى ويكني لك في هذا  
الباب ما اخرجهم السنة من قوله عليه السلام اذا قلت لصاحبك  
يوم الجمعة انصت والامام بخطبه فقد لغوت فان شراح الحديث  
فسروا الامر بالانصاف بالامر به للاستماع حيث قالوا اي انصت  
للاستماع فاذا كان الامر بالانصاف لغو كونه تكلم مع انه اجل الاستماع  
فما ظنك بحال الغير **وفي جامع الأصول** اذا جلس الرجل مجلسا  
يتكلم فيه من الاستماع والنظر فانصت ولم يبلغ كان له كراهة من الاجر  
فان ناي حيث لا يسمع فانصت ولم يبلغ كان له كراهة من الاجر فان  
جلس مجلسا يتكلم فيه من الاستماع والنظر فلغا ولم ينصت كان عليه  
كراهة من وزر فان جلس مجلسا يتكلم فيه من الاستماع والنظر فلغا  
ولم ينصت كان عليه كراهة من وزر انتهى **وفي** لا يجبي  
وكالنه هذه النقول عما كون استماع الخطبة فرض عين واصل مستند  
هذه النقول الآية الكريمة فاذا دلت تلك النقول على فرضية  
استماع الخطبة على طريق العين فلا بد ان يكون في الآية الكريمة  
معني يقتضي ذلك اي معني كان ولا شك ان ذلك المعني المختص  
له باستماع الخطبة للعموم الآية واطلاقها فقد ثبت بالآية  
كون الاستماع فرض عين في الخطبة والصلاة وغيرهما لا محال  
لاحد ان يقول بكون الاستماع فرض عين في موضع دون موضع  
تبا على ان المبني الاصل في الكل واحد فضلا عن ان يقول  
بعدم كون الاستماع فرض عين اصلا او عن ان يقول بعدم وجوب

الاستماع اصلا ومن هذا التقرير يظهر قوة ما ذكره  
التقرير مصنف الطريقة المحمدية ومبني السيرة الاحمدية  
من حكم ما يفعلوه من اوزارنا من المنكر حالة ما يحجب  
الخطيب لا يرب في المنبر منه

**في شرح الشهادة الثانية راحة الله**

**قال** يا ايل ابو القاسم الحكيم هل توبة العاصي افضل  
ام اسلام الكافر وقال توبة العاصي افضل لانه لا يتقل من درجة  
العارف الى درجة الجيب والكافر انتقل من درجة الاجنبي  
الى درجة القريب انتهى **قلت** لانه انتقل من درجة  
العارق الى المعني انه حين تعاطيه العصية كان مغترفا  
بانه مخالف لما امر به او نهى عنه وحين التوبة كانه اقلع عما كان  
عليه كالعبد اذا رجع الى طاعة سيده ولا شك ان العاصي اذا  
رجع عرف بمقام سيده حتى رجع اليه فاحبه سيده وقد انبى الله تعالى  
على التائبين بقوله تعالى ان الله يحب التوابين الهية والكافر  
حين كفره كان اجنبيا عن المسلمين عريبا عنهم فلما اهداه الله  
الى الاسلام واسلم كان يريد القرب منهم والاقتراب منهم في احوالهم واقوالهم  
ففي سلفهم تربيته في الاسلام وقال تعالى قل للذين كفروا ان  
يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف الية و فرق بين وصف التواب بان الله يحبه  
وصف من اسلم بان الله يغفر له ومعني عنه انه يبي شجاعة ش

الي اخره

سئل شيخنا العلامة احمد الحموي الحنفي عما نصه ما قولكم في رجل بني  
مسجد الله تعالى وجعل له من خشب سدودا من غير باب في اسفله  
فالان احدا الوعاظ ذكر في وعظه لجماعة المصلين ان المصل على عيني المنبر  
وهو على الحالة المذكورة لا يصح اقتداؤه فسيل عن ذلك فكتب بخط  
مالقطة ان الحائل بين المقتدي والمقتدى به اذا كان سببا  
لحال الاستباه الامام بعد روية اياه او بعدم سماعه تكبيره فانه مانع  
لحجة المقتدا كذا ذكره قاض خان في فتاواه واحسن ظاهر في فتاويه  
الاخوة والنجيم في الجرائد والاشباه والاشباه في المنبر الثاني  
من كتاب الصلاة والسنن على النقاية وزبدة الكلام لنوح افندي  
وتحفة الملوك ولم يذكر سماع المكي في كتابته فهل المنبر حائل مانع لسماع  
تكبير المصلي وهل يستلزم روية الامام او سماعه تكبيره فيجب لذلك  
فتح باب في المنبر وتغيير ما فعله الواقف ابيدوا جوابا سابقا مختصا  
من الوبال انما يكبر الله الجنة **احا** فتح الله تعالى  
في مقدمة **الحديث** حق حمده لم يقل احد ان المنبر المسدود مانع صحة  
اقتداء من يصلي من جهة البيت وذلك لان المانع في حجة الاقتداء  
احد اربعة اشيا طريق تمر فيه العجلة او غير نحو في السفن او  
خلا في القمل او حائل بين الامام والمقتدي في الامور المشايخ في  
الحائل والاصح الصحة اذا كان لا يشبهه عليه تمام كافي  
المعبرات من كتب المذهب قال الامام الترمذي في شرح الجامع  
الصغير انما اختلف المشايخ لاختلافهم في المعنى الذي يمنع  
الاقتداء في المعنى لاختلاف المكان واجري عليه مسال وقيل المعنى

مطله المنبر المسدود

عام

صاحبها محمد الحمد العمري وأولاده  
الزمن

卷之五

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وقدرته  
على كل شيء وقدرته على كل شيء  
وقدرته على كل شيء وقدرته على كل شيء

نما امرز نیراده

ریاض

السؤال  
اي امرأة ماتت اخوها وخلف ستماية دينار فما نابها من الارث غير دينار واحد  
فجاءت للامام ابو حنيفة وقالت يا امام ان اخي مات وخلف ستماية دينار فما اعطوني  
غير دينار واحد فقال لها الامام من القاسم بينكم فقالت داود الطائى فقال قد اخذني  
حقك اليس وقد ترك اخاك زوجه قالت نعم قال لها الثمن وكذلك له اما قالت نعم قال لها الثمن  
قال وله بنتين قالت نعم قال لها الثلثان والباقي بعد ذلك خمسة وعشرون دينار  
فقال امك اخوه قالت نعم قال اثني عشر واحدا قالت نعم قال لكل واحد منهم ديناران  
دينارا واحدا غيره السؤال

رجعت بثلاثة اخوة واحد بعد واحد فورثت ثلث اموالهم الجواب  
اول ثمانية دنانير والزوجة الثاني دينار واحد والزوجة الثالث  
افورثت من الاول الربع وهو دينارين وورثت من الثاني دينار  
مرعدة اربعة دنانير بما خصه من ارث اخيه الاول فاخذت منهم دينار  
ورثت من الثالث ستة دنانير حيث قد صار عنده اربعة وعشرون دينار  
بما خصه من ارث اخويه فاخذت منهم ستة فصار عنده تسعة دنانير واصل  
اموالهم جميعا سبعة وعشرون دينار غيره السؤال

اي امرأة تزوجت اربعة اخوة واحد بعد واحد فورثت النصف من اموالهم الجواب  
اذا الزوج الاول كان عنده ثمانية دنانير والثاني عنده ستة والثالث عنده  
ثلاثة والرابع عنده واحد دينار ففقدت ثمانية دنانير بغيره

اي امرأة لها اخ ولها زوج وله اخ شقيق فمات الزوج فاخذت الزوجة  
فريضة من الارث وما بقي اخذه اخو الزوجة المذكورة وحرم الاخ  
اخيه الشقيق وهو ليس بكافر ولا قنا ولا قاتل فكيف يمنع ويحوز المال اخو الزوجة  
وهو في العادة اجنبي لا قرابة بينهم فيما اذا احتوى المال جميعه افيدونا  
الجواب ان الزوجة لها ام غايبة في بلد اخرى فسا فر الزوج الى تلك البلد وعقد  
بام زوجته واتزوج بها وهو لا يعلم انها ام زوجته فحملت وجاءت بسلام فعلم بعد  
افهام زوجته فماتت ام الزوجة ولحقها الزوج فاخذت الزوجة الثمن واحد  
لزوجها الباقي وحرم اخيه الشقيق